إن مفهوم المدينة مرتبط بالحاكم "الخليفة " أو "الإمام "، وتصبح المدينة عندئذ تترجم رغبة الإنسان في تحقيق مبدأ الاستخلاف الذي أشار إليه القرآن الكريم في كثير من آياته، وبالتالي تعتبر المدينة علامة من علامات تحقيق رسالة الاستخلاف. أما مفهوم المدينة في الفلسفة اليونانية يرتبط بالحاكم الذي يبدع فن تسير المدينة، فالمدينة هي مظهر من مظاهر الإبداع الإنساني، إن الإبداع تتقاسمه ثلاثة أطراف: الحكماء بتصوراتهم، والحكام بممارستهم لتلك التّصورات،والمواطنون بالمشاركة في كل الأنشطة السياسية.

والفرق الجوهري بين المفهومين، أن المدينة في الفكر الإسلامي مفتوحة على الأخر ولا تقصيه، وأن الانتماء إليها تحدده الحرية والأخوة والعدالة، بينما المدينة في العرف اليوناني هي مدينة اليونانيين فقط، إنها ترفض الأخر وتعتبره بربريا وهمجيا، وأنّ الطبيعة وهبته لهم كعبد بوصفهم مركز العالم وسادته.

المبحث الثالث

العلم المدني من التصنيف اليوناني إلى التاصيل الاسلامي

إن مصطلح العلم المدني هو إبداع أرسطي محض، يعود إلى رغبة أرسطو في تصنيف العلوم تصنيفا علميا، يحدد مراتبها وفقا لطبيعتها وحقولها، فكان العلم المدني هو الذي يختص بعلم السياسة والأخلاق، ويعكس من جهة أخرى كونه ينضوي ضمن الحكمة العملية التي تلي في المرتبة الحكمة النظرية.

و أفلاطون عندما تحدث عن السياسة صنفها ضمن العلوم التوجيهية تارة، وتارة أخرى ضمن فنون تدبير شؤون الجماعة. إن الفضل يعود إلى أرسطو في تقنيين العلم المدني، وجعله علما مستقلا بموضوعه ومنهجه. والفكر الإسلامي استقبله كما هو،

ووظفه في حقوله السياسية و الأخلاقية، فابن رشد في شرحه لكتاب السياسة لأفلاطون أول ما بدأ به حديثه عن العلم المدني وأقسامه، مشيرا إلى فضل أرسطو في ذلك.

إنّنا أمام مصطلح فلسفي، حاول بعض الفلاسفة من خلال توظيفه، أن يتجاوزوا بعض المصطلحات الشائعة التي كانت تعيق العقل السياسي من النظر والتّصور. لأن كلمة علم تحرر العقل السياسي من التّصور الفقهي، وكلمة مدني تجعل الاجتهاد ضرورة مادام المجتمع المدني هو حقل هذا العلم.

إن الفقهاء وكتاب الرسائل السياسية والعهود، استعملوا عند الحديث عن السياسة حقول يقترب معناها من أدب السلاطين، فالسياسة والأخلاق تُصنف ضمن الآداب السلطانية التي توضع أحيانا ضمن ما يسمى بعلم السياسات،الذي يعرفه صاحب كشف الظنون: "..الرابع علم السياسات، وهي خمسة أنواع، الأول علم سياسة النبوة،الثاني علم سياسة الملك وتحته الفلاحة والملاحة والرعاية وهو الأول المحتاج إليه في أول الحال الأمر لتأسيس المدن، والثالث علم قود الجيش ومكايد الحروب والبيطرة و البيزرة وآداب الملوك، الرابع العلم المدني كعلم سلامة العامة وعلم سياسة الخاصة وهي سياسة المنزل، الخامس علم سياسة الذات وهو علم الأخلاق"(١). ويلاحظ أن المُعرف حصر حقل العلم المدني في تدبير المنزل فقط، وهذا السلوك ليس بمفصول عن العالم الإيديولوجي، فمادام الفرع الثاني من علم السياسات يتعلق بعلم سياسة الملك فمن الضروري أن تكون السياسة سر من الأسرار وعهد من العهود، لا دخل للعالم أو الفيلسوف فيها، بل هي من اختصاص الملك نفسه. وعلى هذا الأساس حاول الفقهاء وكُتّاب العهود أن يُقللُوا من شأن العلم المدني، وأن يحصروه في علم تدبير المنزل. لقد أدركوا أن العلم المدني بحمولته الأرسطية يشكل خطرا على الفكر السياسي السلطاني، إذ أن العلم المدني يُخرج السياسية من منطق سر الأسرار إلى منطق العلم والواقع.

---

(١) القسطنطيني، مصطفى بن عبدالله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ص١٢٨٩.

لقد تحول العلم المدني من علم يحوي السياسة والأخلاق، المنزل والمدينة،الملك والرعية، إلى مجرد علم يخص سياسة الخاصة في المنزل.

إن محترفي رسائل الآداب السلطانية وجودوا أنفسهم أمام عقل سياسي جديد، يريد أن يجعل السّياسة موضوعا كباقي الموضوعات المطروحة للنظر والمساءلة. وفهمت السلطة أن معرفة السلطة ستفلت من يدها،فكان لا بد أن لا نرفض المصطلح اليوناني الوافد، بل أن نعمد إلى تغير وجهته عن طريق وضعه في نطاق ضيق، وأن يقتصر على تدبير المنزل الذي هو أنقص التدابير. ويواصل العقل السلطاني التوطيد لنفسه عندما يقتحم مجال الفلاسفة، ويتحدث عن الحكمة العملية،إذ يبدو للقارئ أن الأمر هو اشتغال بعلوم الأولين لكنه في الحقيقة هو محاولة ذكية لصرف العقل الإسلامي عن التّأسيس للعلم المدني بمعناه الأرسطي، ولنتأمل التعريف التالي: "والحكمة العملية قسمان: علم السياسة وعلم الأخلاق، لأن النظر إما مختص بحال الإنسان أولا الثاني هو الأول،وأيضا النظر فيه إما في إصلاح كافة الخلق في أمور المعاش والمعاد فذلك يرجع إلى علم الشريعة وعلومها معلومة وإما من حيث اجتماع الكلمة الاجتماعية وقيام أمر الخلق فهو الأحكام السلطانية أي السياسة، فإن اختص بجماعة معينة فهو تدبير المنزل[1]. لقد تحاشى المُعرف أن يورد مصطلح العلم المدني اليوناني، ليس جهلا به، بل لغرض إيديولوجي بحت، إنه يريد القول أن جوهر السياسة هي الأحكام السلطانية فقط، وبالتالي فهي لا تحتاج إلى عقل سياسي منظر، بل تحتاج إلى رؤية شرعية، وإذا كان العقل السياسي يريد أن يُنظر فمجاله تدبير المنزل.

قد يقول البعض، أن هذا مجرد وهم، وأن المفكر السلطاني لم يقصد أبدا ما تريد أن تُؤكده، فأقول لنتأمل الفقرة التالية: "عدم أهلية الفلاسفة للحكم، والسبب في ذلك أنهم معتادون النظر الفكري، والغوص على المعاني وانتزاعها من المحسوسات، وتجريدها في الذهن أمورا كلية عامة، ليحكم عليها بأمر العموم لا بخصوص مادة ولا

---

(١) أبجد العلوم، مج ١، ص ٦٢.

شخص ولا جيل ولا أمة ولا صنف من الناس، ويطبقون من بعد ذلك الكلي على الخارجيات، وأيضا يقيسون الأمور على أشباهها وأمثالها بما اعتادوه من القياس الفقهي، فلا تزال أحكامهم وأنظارهم كلها في الذهن، ولا تصير إلى المطابقة إلا بعد الفراغ من البحث والنظر، ولا تصير بالجملة إلى مطابقة، وإنما يتفرع ما في الخارج عما في الذهن"(١).

إن المسألة في غاية الوضوح، إنّه صراع بين مشروع حكم الفيلسوف الذي تأسس مع حركة إخوان الصفا ومشروع حكم السلطان، إن العلم المدني يعطي الشرعية للفيلسوف، والأحكام السلطانية تعطي الشرعية للسلطان.

إننا أمام مفكر سلطاني يقدم رسالة إلى الفيلسوف فحواه أن نظرك يصلح لما هو خارج عن مدى الفعل والمطابقة، وأنك لا تصلح للسياسة لعلة بسيطة هي: "فلا تزال أحكامهم وأنظارهم كلها في الذهن، ولا تصير إلى المطابقة إلا بعد الفراغ من البحث والنظر،ولا تصير بالجملة إلى مطابقة"(٢). أليس من المعقول القول إنها الحرب بين المفكر السلطاني والفيلسوف. !!؟

إن المفكر السلطاني وجد نفسه، أمام وافد جديد، يمتلك أدوات جديدة لتحليل الواقع، ويحمل في ذهنه تصورات جديدة عن السّياسة والحكم، وفي حالة وصول الفيلسوف إلى الحكم فإن المفكر السلطاني يفقد منصبه لا محالة، فالفيلسوف الحاكم مستغن بالضرورة عن من يفكر بدل عنه، أو من ينوب عنه في ممارسة عملية النظر والتأمل.

والغريب في الأمر، أن العقل السلطاني عندما يتحدث عن الأخلاق فلا يختلف عن حديث الفلاسفة: "أما العلمية فلأنها إمام علم بمصالح شخص بانفراده، ويسمى

---

(١) أبجد العلوم، مج ١، ص ٢٣٤.
(٢) المصدر والمكان نفسه.

تهذيب الأخلاق، ... ويسمى الحكمة الخلقية، وفائدتها تنقيح الطبائع، بأن تعلم الفضائل وكيفية اقتنائها لتزكي بها النفس، وأن تعلم الرذائل وكيفية توقيها لتطهر عنها النفس"(١). والعلة في عدم توجيه الأخلاق إلى وجهة غير التي حددها الفلاسفة، هي أن العقل السلطاني يعمل بمنطق المنفعة، فكل ما يؤدي إلى توطيد حكم السلطان فهو واجب التعميم، والأخلاق بوصفها إحدى العلوم المساعدة على "الطاعة" وجب نشرها كما تطلّر لها الفلاسفة.

ولكي نشغل المتفلسف عن البحث في ما لا ينبغي أن يبحث فيه،حاول العقل السلطاني أن يستدرجه للبحث في الموضوع التالي:"وأما علم بمصالح جماعة متشاركة في المنزل، كالوالد والولد والمالك والمملوك ونحو ذلك، ويسمى تدبير المنزل،...وأما علم بمصالح جماعة متشاركة في المدينة ويسمى، السياسة المدنية، وفائدتها أن تعلم كيفية المشاركة التي بين أشخاص الناس، ليتعاونوا على مصالح الأبدان ومصالح بقاء نوع الإنسان"(٢).

إن السياسة المدنية المذكورة ليست هي المذكورة عند الفارابي أو ابن رشد، بل السياسة المدنية هي البحث في الكيفية التي يتعاون الناس عليها من أجل حفظ بقائهم، ولم يذكر المفكر السلطاني أبدا أن السياسة المدينة هي علم بالكيفيات التي تجعل الجماعة المتشاركة تستطيع بواسطتها اختيار أحسن الوسائل لتدبير شؤونها السياسية.

إذن هناك سياسة مدنية، وسياسة سلطانية، فالأولى تبقى رهينة ما هو مدني فقط، والثانية هي التي تقوم بتدبير الشؤون السياسية بمعناه العام والشامل.

---

(١) أبجد العلوم، مج ٢، ص ٢٣٤ .
(٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٦.

والثانية محددة بالشرع لا تحتاج إلى تنظير أو اجتهاد مجتهد،بينما الأولى ينبغي على الفيلسوف أن يبحث في أغوارها: "كما أن فائدة تدبير المنزل أن تعلم المشاركة التي ينبغي أن تكون بين أهل منزل واحد،لتنتظم بها المصلحة المنزلية التي تهم بين زوج وزوجة ومالك ومملوك ووالد ومولود، وفائدة هذه الحكمة عامة شاملة،لجميع أقسام الحكمة العملية، ثم مبادئ هذه الثلاثة من جهة الشريعة، وبها تتبين كمالات حدودها أي بعض هذه الأمور معلومة من صاحب الشرع على ما يدل عليه تقسيمهم الحكمة المدنية إلى ما يتعلق بالسلك والسلطنة إذ ليس العلم بهما من عند صاحب الشرع"(١).

ونلاحظ أن العقل السلطاني شيد لنفسه نسقا واحدا،فنفس الخطاب يتكرر، ولنتأمل التالي: "والحكمة العملية قسمان: علم السياسة،وعلم الأخلاق لان النظر أما مختص بحال الإنسان أولا الثاني هو الأول وأيضا النظر أما في إصلاح كافة الخلق في أمور المعاش والمعاد فذلك يرجع علم الشريعة وعلومها معلومة و أما من حيث اجتماع الكلمة الإجماعية وقيام أمر الخلق فهو الأحكام السلطانية أي السياسة، فإن اختص بجماعة معينة فهو تدبير المنزل(٢). ونفس التحريف يمارسه العقل السلطاني عند حديثه عن الحكمة النظرية: "يسمى حكمة نظرية لأنّ المقصود منها ما حصل بالنظر، وكل منهما ثلاثة أقسام، أما العملية فلأنها إما علم بمصالح شخص بانفراده ليتحلى بالفضائل ويتخلى عن الرذائل ويسمى تهذيب الأخلاق، وقد ذكر في علم الأخلاق، وإما علم بمصالح جماعة متشاركة في المنزل كالوالد والمولود والمالك والمملوك ويسمى تدبير المنزل، وإما علم بمصالح جماعة متشاركة في المدينة ويسمى السياسة المدنية.."(٣).

إن الأخلاق تبقى تحافظ على طبيعتها النظرية، ويبقى العلم المدني موضوعا متفق عليه بالإجماع على أنه تدبير الفرد، لكن يستمر فصل السياسة عن اهتمامات

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٤٦.
(٢) كشف الظنون، مج ١، ص ١٣.
(٣) المصدر نفسه، ص ٦٧٦.

العقل، ويبقى البحث في مجالها مقتصرا على العلم بالكيفيات التي تمكن الإنسان والجماعة من البقاء والتّعاون على الضرورات.

ولكي تبقى السياسة ضمن الأحكام السلطانية وجب ربط السياسة بالشريعة، ومنه يُصبح الحكم السلطاني له سند شرعي يوطد أركانه، وإن الإخلال به يؤدي إلى تحويل المدينة الفاضلة إلى مدينة ضالة، والركن الركين المقصود في الأدب السلطاني هو (طاعة أولى الأمر):"..وموضوعه المراتب المدنية وأحكامها، ومنفعته معرفة الاجتماعات المدن الفاضلة، والمراد به وجه استيفاء كل واحد منها ودفع علل زوالها،وجهات انتقالها، ومن أعظم أسباب انتقال الدولة الإخلال بركن من أركان الشريعة، وقواعد العمارات"(١).

إن العقل السلطاني شَيّد لنفسه سلسة من الآداب، كلها تخدم نفس الطرح السابق، وتحاول أن تفصل العلم المدني عن العلم السياسي، وأن تجعل العلم المدني الوافد هو مجرد نظر في تدبير المنزل، لقد حُرف العلم المدني عن غايته الأرسطية، وحاول العقل السلطاني أن يوجه المتفلسف الناشئ إلى عدم الاشتغال بالسياسة السلطانية بوصفها آداب شرعية، وكنوزا مخفية، وعهودا موثقة، يصل إليها الحاكم بفعل التوارث.

ولو قمنا بجرد لأهم من مارسوا وظيفة الدفاع عن منطق "السياسة سر الأسرار" لوجدنا القائمة طويلة جدا، فهناك كتاب الآداب السياسة لعز الدين بن الأثير، ومصابيح أرباب الرياسة ومفاتيح أبواب الكياسة لإبراهيم بن يوسف المعروف بابن الحنبلي الحلبي. ثم الآداب الشرعية والمصالح المرعية للشيخ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن مفلح الحنبلي الدمشقي، وهناك كتاب أساس السياسة للوزير الفقيه جمال الدين أبي الحسن علي بن ظافر الأزدي، والسياسة في علم الرياسة لظهير الدين محمد

---

(١) أبجد العلوم، ج٢، ص٣٣٠.

بن علي الكاتب السمرقندي، والعمدة في أصول السياسة للموفق البغدادي. وكتاب السياسة لمحمد بن الصوف.

ومعراج الايالة في ترجمة السياسة الشرعية للشيخ أبي بكر بن سالم الحضرمي، دون أن ننسى كتاب لأحكام السلطانية للماوردي، والإنافة في مآثر الخلافة للقلقشندى، أو كتاب الجوهر النفيس في سياسة الرئيس لابن حداد...الخ.

ولقد تحالف المد الشّعوبي مع العقل السلطاني لتأسيس مبدأ السياسة عهد وسر الأسرار، إذ أصبحت رسائل ملوك الفرس إلى أبنائهم المرجعية الفكرية للسلطان، وأصبح الفارسي يُنَظِر باسم "العهود" لملوك وسلاطين المدن الإسلامية.

وبعد أن استفاق العقل السياسي من بياته الحضاري،وجد إرثا فقهيا وآخر فارسيا يحتضن السياسة،فحاول أن يزيح الموروث الفارسي بالاستعانة بالتراث اليوناني، وفي بداية الأمر كثر الانتحال على لسان أفلاطون و أرسطو، وكُتبت كثير من الرسائل على لسانهما، وكلّها كانت تصب في منطق العهود، ومن أشهرها كتاب العهود اليونانية لابن الدّاية.

لقد حاول العقل السلطاني أن يستعيض بالتراث اليوناني لمجابهة كتب نامة الفارسية، لقد استحوذت الغنوصية الفارسية على الأدب والسياسة، وبدا علماء الفرس في محاولة احتواء أرسطو، لقد انتحلوا على لسانه مجموعة من الكتب، لكنها لا تخرج عن الوصايا الأخلاقية، ولا تتحدث عن السياسة كعلم يخص الجماعة السياسية، ومن أمثلة "أفرَست" أرسطو كتاب فرخ نامه التي يعتقد صاحبه أبو احمد عبيد الله بن عبد الله أنّه ترجمة لكتاب السياسة لأرسطو. والكتاب المنحول والمشهور، هو المعروف بأخلاق نوالى، وأيضا بكتاب الرياسة في السياسة، الذي ينسبه مؤلفه النّوالي لأرسطو، ويذكر أنّه عهد به أرسطو للأسكندر وجعله على مقدمة وستة عشر بابا، وتكملة المقدمة في ظهور الإسكندر، الباب الأول في الإيمان، الثاني في الأمانة،الثالث في الإحياء، الرابع

في الرضاء، الخامس في الصبر، السادس في علو الرحمة، السابع في الشكر، الثامن في السخاء، التاسع في العدل، العاشر في المكافأة،الحادي عشر في العفو،الثاني عشر في الحلم،الثالث عشر في السياسة، الرابع عشر في الصحبة، الخامس عشر في آداب الوزراء، السادس عشر في وجوب المشورة،...

والدارس لأرسطو يحكم منذ البداية أن الكتاب لا علاقة له بأرسطو، وأن جل الأبواب هي من روح الشريعة ومن باب الوصايا والحِكم.

لم يتجرأ الفكر العربي والإسلامي على إحضار أفلاطون و أرسطو كما هما إلا مع الكندي، ثم الفارابي، وبات العلم المدني وفق التصور الأرسطي يشق طريقه من جديد ليقوض العقل السلطاني، ويجعل العلم المدني هو الذي يحتوي السياسة وليس العكس.ولقد أبدع الفارابي في تحليله والإشادة به،ويجعله يترأس العلوم النظرية كلها يقول أبو نصر الفارابي: "أما العلم المدني،فإنه يفحص عن أصناف الأفعال والسنن الإرادية، وعن الملكات والأخلاق، والسجايا والشِّيم، التي عنها تكون الأفعال والسنن،وعن الغايات التي لأجلها تُفعل، وكيف ينبغي أن تكون موجودة في الإنسان وكيف الوجه في ترتيبها، فيه على النَّحو الذي ينبغي أن يكون وجودها فيه والوجه في حفظها"(١). إن الفارابي يحاول أن يضع العلم المدني علما شاملا، وليس مقصورا كما رأينا سابقا على تدبير المنزل،إنّه علم يهتم بكل ما يخص الفعل الإرادي، والغرض من ذلك معرفة :" وأن الوجه وجودها في الإنسان أن تكون الأفعال والسنن الفاضلة، موزعة في المدن والأمم على ترتيب وتستعمل استعمالا مشتركا،و تبين أن تلك ليست تتأتى إلا برياسة يمكن معها تلك الأفعال و السنن والشِّيم، أو الملكات والأخلاق في المدن و الأمم، ويجتهد في أن يحفظها عليهم حتى لا تزول"(٢). ويفصح الفارابي عن ارتباط العلم المدني مباشرة بالتدبير الكامل الذي يخص المدينة و الأمة، وتلك الأفعال لا تسير إلى غاياتها ما لم تطن

---

(١) الفارابي، أبو نصر، إحصاء العلوم، ص ٧٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٨٠.

كل الأنشطة مرتبطة بالرياسة: ".. وأن تلك الرياسة لا تأتي إلا بمهنة وملكة، يكون عنها أفعال التمكين فيهم وأفعال حفظ ما مُكن فيهم عليهم، وتلك المهنة هي الملكية والملك أو ما شاء الإنسان أن يسميها، والسِّياسة هي فعل هذه المهنة"(١). لقد تدرج الفارابي في عملية ربط كل ما هو إرادي بالعلم المدني، ثم حاول أن يربط ما هو سياسي بالفلسفة، إذ الرياسة في الأصل هي: "..الرياسة ضربان: رياسة تُمكن الأفعال والسنن والملكات الإرادية التي شأنها أن ينال بها ما هو في الحقيقة سعادة،وهي الرياسة الفاضلة،والمدن والأمم المنقادة لهذه الرياسة هي المدن والأمم الفاضلة"(٢). لقد حطم الفارابي الممنوع، وتجرأ على العقل السلطاني، وحوّل السياسة من سر الأسرار وعهد العهود إلى نظر وتأمل، وأعطى الفيلسوف مهمة التَّنظير والتأمل، وشجبها عن المفكر السلطاني..لقد أخرج السياسة من خزائن أدب الوصايا، وربطها ذروتها[الرياسة] بكل الأنشطة، وبدأ يمارس عملية النقد السياسي الذي يخافه ويهابه المفكر السلطاني: "..والرياسة تمكن في المدن والأفعال والشيم التي تنال بها ما هي مظنونة أنها سعادات من غير أن تكون كذلك، وهي الرياسة الجاهلية، وتنقسم هذه الرياسة أقساما كثيرة، ويسمى كل واحد منها بالغرض الذي يقصده ويؤمه، ويكون على عدد الأشياء التي هي الغايات والأغراض التي تلتمس هذه الرياسة، فإن كانت تلتمس اليسار سميت الخسة، وإن كانت الكرامة سميت رياسة الكرامة، وإن كانت بغيرها هاتين سميت باسم غايتها تلك"(٣). إن الفارابي يسمي أنظمة الحكم القائمة آنذاك بأسمائها، إنّه يمرر رسالة إلى الحاكم مفادها أن خير الأنظمة هي التي تنبع من الحكمة النظرية، والتي يبدعها الفيلسوف، إن الرياسة والحكم لا تمارس من خلال الوصايا والآداب السلطانية، بل من خلال عملية التفلسف،لأن مهمة الحكم تقتضي الفلسفة: "وتبيَّن أن المهنة الملكية الفاضلة تلتئم بقوتين: القوة على القوانين الكلية، والقوة التي يستفيدها الإنسان بطول

---

(١) المصدر المكان نفسه.

(٢) المصدر نفسه، ص ٨١.

(٣) إحصاء العلوم، ص٨١.

المزاولة الأعمال المدنية، وبممارسة الأفعال في الأخلاق والأشخاص، وفي المدن التجريبية، والحنكة فيها بالتجربة وطول المشاهدة، على مثال ما عليه الطب"(١).

والعلّة في حكم الفيلسوف بالذّات مقدرته على معرفة العلل التي تؤدي إلى زوال الرياسة الفاضلة، إنها عملية تتطلب العقل، وحضور الخيال السياسي :"ويحصى معها أصناف الأفعال التي بها تضبط المدن والرياسات الفاضلة أن تفسد وتستحيل إلى غير الفاضلة، ويحصى أيضا وجوه وتدابير والحيل، والأشياء التي سبيلها أن تستعمل إذا استحالت إلى الجاهلية حتى ترد إلى ما كانت عليها، ثم يبين بكم شيء تلتئم المهنة الملكية الفاضلة،وأن هذه العلوم النظرية والعملية، وأن يضاف إليها القوة الحاصلة عن التجربة الكائنة بطول مزاولة الأفعال في المدن والأمم"(٢).

لقد استطاع الفارابي أن يضع العلم المدني على رأس الحكمة العملية،بعدما صنفه المفكر السلطاني على أنه فرع رابع في علم السياسات، إن هذا الهاجس جاء كمحاولة إنقاذ المدن الإسلامية من حتمية الزوال، الذي بدا جليا على طبائعها العمرانية، وأفعالها الإرادية.

ونفس المنحى سيحاول علي ابن سينا أن يجسده، في كتابه رسالة في السياسة والأخلاق فالعلم المدني هو أصل السياسة والأخلاق، ومنه تفرعت، وبالتالي تصبح السياسة موضوع الفيلسوف أكثر منه موضوع الفقيه ونديم السلطان.

***ابن رشد: التأسيس للعلم المدني تأسيس للنظر العقلي**

ابن رشد ثاني فيلسوف بعد الفارابي يضع العلم المدني في إطاره الصّحيح، و يجعل النظر السياسي مهمة الفيلسوف، ويربط السياسة بالعقل، ويرفض ربط السياسة بالوصية والعهد. إن العلم المدني أقل شأنا من العلوم النظرية، ولكنه في المقابل أشرف

---

(١) المصدر والمكان نفسه.

(٢) المصدر نفسه، ص٨٤.

العلوم العملية، أما موضوعه فهو: ".. أما أن هذا العلم المشهور بالعلم العملي، يباين بجوهره العلوم النظرية، فهذا مما لاشك فيه ولا جدال، وإذا كان موضوعه يختلف عن موضوع العلوم النظرية، ومبادؤه تختلف عن مبادئها، وذلك لأن موضوع هذا العلم هو الأفعال الإرادية التي تصدر عنا،ومبادؤها الإرادة والاختيار"(١). إن ابن رشد يحاول أن يضع السياسة في حقلها المعرفي وإطارها النظري، ولكونها تستمد موضوعها من الفعل الإنساني فهي حتما تندرج ضمن العلم المدني،الذي يهتم بالفعل الإنساني من حيث هو فعل مرتبط بالإرادة والاختيار، ويندرج ضمن مبدأ الاستطاعة. وعلى هذا الأساس تصبح السياسة علما عمليا وليس نظريا في الدرجة.

والعلم المدني إصطلاح يوناني خالص، عُرف في الفلسفة الإسلامية بعلم التدبير،لأن السياسة في جوهرها هي القدرة على التدبير. ويمكن أن نُأصل لعلم التدبير من خلال كتابات الفارابي، وابن باجة، هذا الأخير الذي صرح منذ البداية أن لفظة التدبير عربية اللسان، ولها عدة دلالات تنتقل من التدبير الناقص إلى التدبير الكامل والمطلق: " لفظة التدبير على لسان العرب تُقال على معاني كثيرة قد أحصاها أهل لسانهم،وأشهرها دلالتها بالجملة على الترتيب أفعال نحو غايات مقصودة"(٢).

والعلوم المدنية حضورها في حقول العلوم النظرية إنما يتم سوى بالعرض وبالغرض، فالأول من باب ارتباط الفكرة المجردة بالتجربة الإنسانية،التي تحصل من فعل الكسب الذي تحدث عنه الفارابي في كتاب السياسة المدنية،أما الثاني فالعلم المدني بشقيه الأخلاقي والسياسي يصلح أن يكون وسيلة وتجربة غرضية للحصول على العلوم النظرية التي يتم بها كمال الإنسان.

ويتميز العلم المدني عند ابن رشد بالغاية المرتبطة بوجوده، فالاستفادة [البراغمة] هي التي حددت وجوده العملي، ومن جهة أخرى فإنّه يتحدد من خلال البعد

---

(١) الضروري في السياسة، ص٧٢.

(٢) ابن باجة، تدبير المتوحد، دار سراس، تونس، ط١، ١٩٩٤، ص٩.

والقرب عنه، فالعلم النظري إن كان كليا تطابق مع ما هو تجريدي و ابتعد عن ما هو عملي، وإذا كان جزئيا اقترب مما هو عملي وابتعد عن ما هو عملي.

ومنه يرى ابن رشد أن الفرق بين العلوم النظرية والعلوم المدنية، يكمن في كون الأولى موضوعها الكليات والمجردات من الموجودات، و تبحث عن ماهية الموجود ولا تختص بفعله وسلوكه، عكس الثانية التي تهتم بما يلحق الموجودات من أحوال سولكية. وعلى هذا الأساس اختص العلم المدني بالجانب السلوكي والإرادي في الإنسان، فإن كان السلوك فرديا دخل في مضمار الحقل الأخلاقي، وإن كان في سياق جماعة من الناس انتمى إلى السياسة.

والعلم المدني ينقسم إلى قسمين:

١- علم الملكة: والذي يدرس الأفعال الإرادية المختارة من قبل الكائن العاقل،و كذا عاداته وأحواله، والغرض من الدراسة معرفة أي الملكات لها قوة التأثير في غيرها من الملكات.

٢- علم الكيف:الذي يدرس الطرق والكيفيات والسبل التي ترسخ بها الملكات في النفس، ومن جهة أخرى كيف تُفَعِلُ الملكات حتى تأثر في بعضها البعض، بغية حصول الفعل على أحسن وجه من الملكة المقصودة بنفسها، وفي المقابل معرفة أي الملكات تشكل عائقا أمام تمام الفعل المقصود.

إن العلم المدني لا يمكن أن يكون فعالا إلا إذا ترابط الإثيقي مع البوليطقي، لأن ما يصدق على الفعل الأخلاقي يصدق على الفعل السياسي، ونكتشف ذلك من خلال قول ابن رشد: "والقسم الأول من هذه الصناعة يتضمنه الكتاب المعروف بنيكوماخيا لأرسطو، والثاني يفحص عنه في كتابه المعروف السياسة"(١).

---

(١) الضروري في السياسة، ص٧٣.

يريد فيلسوف قرطبة من خلال التأسيس للعلم المدني، أن يؤسس للعقل في مجتمع ساد فيه الوجدان والإشراق، وغلب عليه الفقه السلطاني، وتنازعه المد الغنوصي والموروث العربي الجاهلي.

إن الغاية من العلم المدني هي وضع المدينة والسياسة في حقل النظر العقلي، الذي يستدعي الإنسان كغاية، ولا يستدعيه كعبد طائع للسلطان. كان ابن رشد يأمل من خلال تعرضه للعلم المدني أن يجعل الحاكم يعي ضرورة إشراك الحكماء في التدبير، بل أن الحاكم لا بد أن تكون سياسته مستوحاة من ما يقرره الحكيم.

فالسياسة بوصفها تدبير كامل، لابد أن تنطلق من المقدمات النظرية التي يقدمها الفيلسوف، عندئذ تجتمع الحكمة النظرية بالحكمة العملية، والعقل بالقوة، والحكمة بالسلطة، والغاية بالوسيلة.. وتتجه الجماعة إلى تحقيق الغاية من وجودها.

المبحث الرابع

المدن الفاضلة في الفكر الإسلامي

صراع مدن السّلطان ومدن الإنسان

المدينة الفاضلة في الفكر الإسلامي ليس لها علاقة بالفكر اليوناني في بدايتها، بل لها علاقة وطيدة بدولة المدينة التي أسسها الرسول (ص)، فمدينة النبي لحد الساعة تعتبر المدينة النموذجية التي ينبغي إعادة بنائها من جديد لكي يجد الإنسان سعادته وحريته، وليظفر الإنسان بكرامته وإنسانيته. لقد أشاد بهذه المدينة كثير من فلاسفة الإسلام، واعتبروها النموذج الأمثل للحكم الفاضل كالفارابي وابن رشد.. ونحن بطبيعة